التوزيع الجغرافي للأحياء السكنية بمدينة تعز وإمكانية تنمية إداراتها

د. أحمد مهيوب أحمد

كلية الآداب– جامعة تعز

ملخص

شهدت مدينة تعز خلال السنوات الماضية توسعا عمرانيا ملحوظا تعدى حدود نطاق إطارها المكاني وتنامت على إثر ذلك الأحياء السكنية ، التي اصبح عددها يزيد عن 180 حي سكني يفتقر لعملية التخطيط الحضري والإدارة التنموية وضعف عملية السيطرة والتحكم في إدارة شئون هذه الأحياء وفق معيار الحداثة المجتمعية والتنموية. وبالتالي تتناول الدراسة موضوع التوزيع الجغرافي للإحياء السكنية بمدينة تعز وفق اربعة محاور رئيسية ،بهدف إبراز جوانب الضعف و عنصر القوة في توزيعها الجغرافي للأحياء ومدى تناسب ذلك مع الطبيعة المكانية لموضع المدينة وتوضيح طبيعة إدارتها بغية التوصل إلى آلية مقترحة لفكرة إدارة هذه الأحياء وتنظيم أداتها وفق معيار تنموي ، يحدد طبيعة إداراتها " اجتماعيا – أمنيا – تنمويا " إلى جانب تفعيل دور ومهام العقال بما يضمن سهولة السيطرة والتحكم وتحقيق نهج العدالة التنموية في مختلف المجالات. بأسلوب علمي ومنهجية مناسبة وواضحة.

يتناول المحور الأول الخصائص المكانية للمدية باستعراض بعض ملامح الصفة المكانية وواقع التقسيم الإداري القائم للأحياء السكنية وطبيعة إدارتها،

ويناول المحور الثاني. طبيعة إدارة هذه الإحياء بواسطة العقال الذين يعتبرون ضمن مأموري الضبط وذلك بالإشارة إلى طبيعة إدارتهم ويتناول المحور الثالث المشاكل التي تعاني منها الإحياء. ومنها المشاكل الاجتماعية والامنية ثم المشاكل البيئية والخدمية فيما خصص المحور الرابع لوضع رؤية مقترحة لتطوير إدارة الإحياء السكنية وفق معيار تنموي وبما يسهل عملية السيطرة والتحكم.

مقدمة

تعد مدينة تعز ثالث كبرى المدن اليمنية ، شهدت خلال السنوات الماضية توسعا عمرانيا ملحوظا تعدى حدود نطاق إطارها المكاني الذي كان منحصرا داخل مساحة السور الذي كان يحيط بها من جميع الجهات. تنا مت على إثر ذلك الأحياء السكنية ، التي أخذت صفة التوسع العشوائي الذي يفتقر لعملية التخطيط الحضري والإدارة التنموية وضعف الإجراءات الأمنية والضوابط المكانية المنظمة لعملية السيطرة والتحكم . الأمر الذي أصبح يشكل صعوبة في إدارة شئون هذه الأحياء وفق معيار الحداثة المجتمعية والتنموية في صنع ملامح الحياة العصرية .

فواقع التوزيع الجغرافي القائم للأحياء السكنية يسوده الغموض وعدم وضوح المعايير المتبعة في عملية تقسيمها وتسميت شوارعها وطبيعة إدارتها خاصة وان دور الجهات المعنية لازال تقليديا بخاصيته ومتباينا في سلوكياته ومعطياته وبالتالي فان الوضع الحالي بأدبياته المتباينة وسلوكياته المغايرة لمعيار القيم المجتمعية والحضارية ، خاصة في ظل ما تعانيه مدينة تعز حاليا من انتشار ظاهرة تراكم المخلفات والنفايات وحمل السلاح والتباهي بإطلاق الأعيرة والألعاب النارية في المناسبات وغير المناسبات وغياب دور عقال الحارات ،وضعف الإجراءات الأمنية الأمر الذي أصبح يشكل عائقا أمام التنمية المكانية المستدامة .

تكمن أهمية هذا الدراسة انها ستساعد في تفعيل دور الجهات الأمنية ووضع الأسس التنموية للرؤية المستقبلية لترسيخ فكرة محددات نهج العدالة التنموية للأحياء السكنية في مختلف المجالات. وتنظيم أداتها وفق معيار تنموي ، يحدد طبيعة إداراتها " اجتماعيا – أمنيا – تنمويا " وكذا تفعيل دور ومهام العقال بما يضمن سهولة السيطرة والتحكم وتحقيق الأمن والاستقرار بأسلوب علمي ومنهجية واضحة

أهداف الدراسة:

1- معرفة التقسيم الإداري لمدينة تعز وإحيائها السكنية ومدى تناسبه مع ملامح الصفة المكانية للمدينة والمعايير المستخدمة في ذلك.
2- توضيح دور العقال في إدارة الأحياء السكنية وتحديد جوانب الضعف والقوة
3- التعرف على طبيعة المشاكل التي تعاني منها ألاحيا السكنية
4- وضع رؤية مستقبلية لتطوير وتنمية إدارة الأحياء

منهج الدراسة.:

تعتمد الدراسة على منهجين رئيسيين هما:

المنهج النظري التحليلي. الذي يعتمد على استقراء وتحليل المعلومات والبيانات المتمثلة في الدراسات والإحصائيات الرسمية والخرائط ذات الصلة بمدينة تعز كقاعدة بيانات أساسية . المنهج العملي

(التطبيقي) الذي يعتمد في استخدام التطبيقات الميدانية باستخدام الاستبيان حيث تم تصميم استمارة استبيان لمعرفة طبيعة إدارة الإحياء السكنية البالغ عددها نحو (180)حيا سكنيا رئيسيا يتوزعون على مديريات المدينة الثلاث (المظفر – القاهره – صاله) وبالتالي تم توزيع الاستبيان على عينة عشوائية من عقال هذه الاحياء وبقدر متساوي (6) عقال من كل مديرية بإجمالي (18)عاقل وزعت عليهم استمارات الاستبيان .الذي اعتبرت نتائجه مصدرا أساسيا للدراسة .

منطقة الدراسة: تنحصر الدراسة في اطار جغرافي محدد يتمثل في مدينة تعز عاصمة المحافظة بمديرياتها الثلاث وامتدادها الجغرافي في جميع الاتجاهات .

أولا: ملامح الصفة المكانية لمدينة تعز:

نشأة مدينة تعز (عاصمة المحافظة) عند السفح الشمالي لمرتفع جبل صبر "الذي يمثل ثاني اكبر جبل في اليمن من حيث الارتفاع، إذ يبلغ ارتفاعه نحو3200متر عن مستوى سطح البحر" تكتسب أهمية في موقعها الجغرافي الذي شكل عنصرا استراتيجيا هاما في تحد يد ملامح شخصيتها المكانية .المستمدة من طبيعة موقعها المحدد في الجهة الشمالية من مساحة المحافظة مثلت مركز صناعة القرار السياسي ونقطة الإشعاع الحضاري للمحافظة بحيث أصبحت تمثل الى جانب صفتها الرئيسة – عاصمة المحافظة –عاصمة اليمن الثقافية تنامت على إثر ذلك معطيات الجانب التنموي شانها شان المدينة اليمنية الحديثة . وشهد ت توسعا ملحوظا في شكل نطاق امتدادها المكاني وحجم أحيائها السكنية حيث اخذ التوسع طولا باتجاه الشرق والغرب وحال جبل صبر دون امتدادها من الناحية الجنوبية .

1-الموقع الجغرافي للمدينة

يتحدد موقعها الجغرافي في الجزء الشمالي الشرقي من مساحة نطاق المحافظة عند تقاطع دائرة عرض (13’) شمالا مع خط طول (44’) شرقا، ،يحدها من الجنوب جبل صبر بمديرياته" مشرعة وحدنان – صبر الموادم – " ، ومديرية التعزية من الشمال والشمال الغربي والغرب ومديرية خد ير من الشرق .(خريطة 1) وهي لذلك تقع في موقع متطرف من مساحة المحافظة،

خريطة رقم(1) الموقع الجغرافي لمحافظة تعز

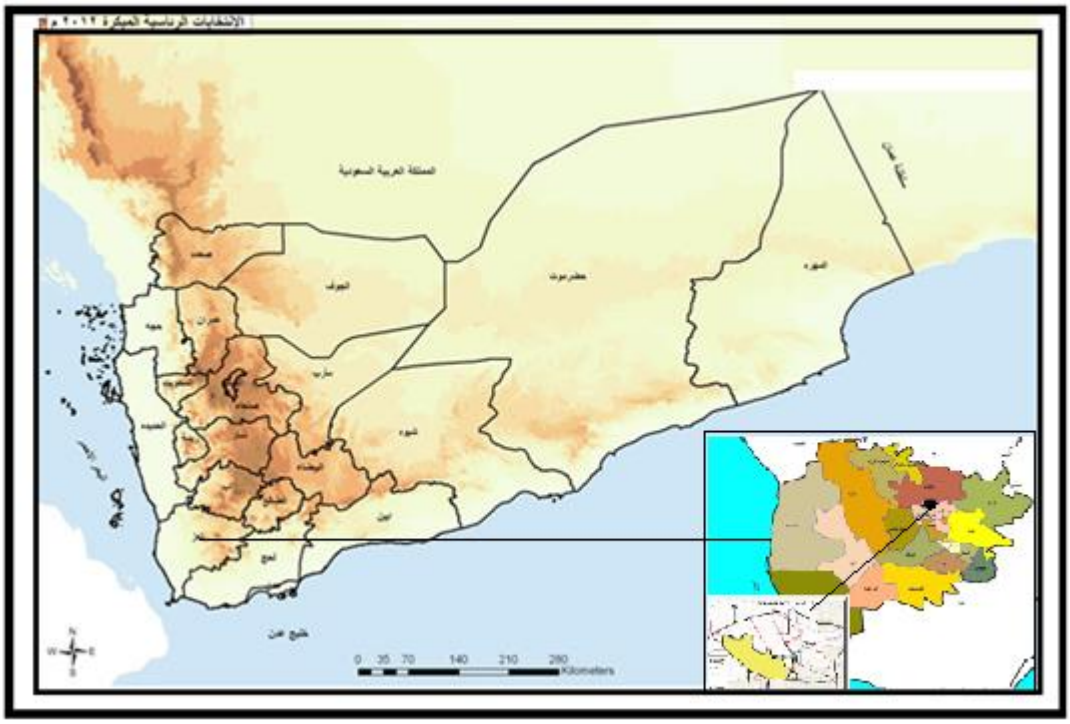

لمصدر: ج.ي، م/تعز ،مركز المعلومات، 1

خريطة رقم(2) موقع مدينة تعز في التقسيم الإداري للمحافظة

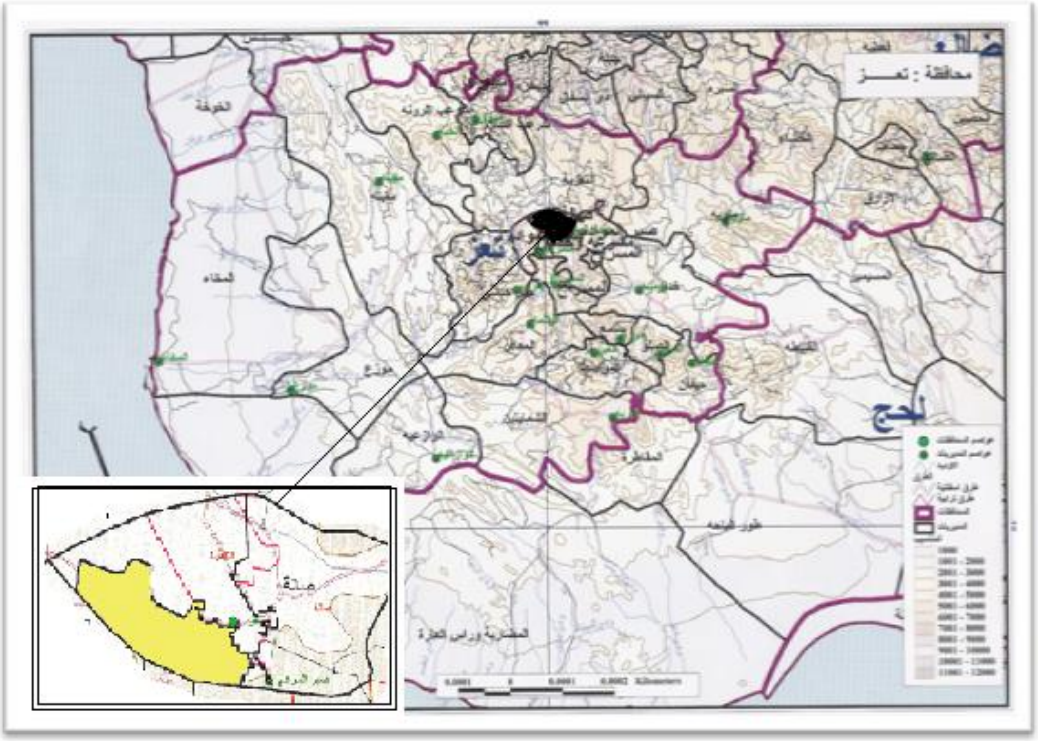

المصدر: ج.ي، وزارة الادارة المحلية ، التقسيم الاداري للجمهورية اليمنية ،2014م، 2

2-السكان

شهدت المدينة تطورا ملحوظا في حجم سكانها من (467038نسمة) عام 2004م الى نحو (600967)نسمة عام 2011م [1]بزيادة قدرها 22.2% ، يشكلون نسبة قدرها 25.1%من إجمالي سكان المحافظة البالغ حجمهم نحو (2393425) نسمة([2]) يتوزعون جغرافيا على ثلاث مديريات (المظفر – القاهره – صاله) تتباين هذه المديريات تباينا واضحا في خصائصها السكنية والسكانية وتقسيم أحيائها. وذلك كما توضحها بيانات الجدول رقم (1) والذي من خلاله نستخلص مايلي:

أ- ان الثقل الكثافي السكاني للمدينة يتركز في مديرية المظفر التي تستأثر بنسبة قدرها 39.1% من إجمالي سكان المدينة وبكثافة إجمالية قدرها 32214نسمة/كم2

ب- يتركز الانحدار الكثافي للسكان بشكل كبير في مديرية صاله الذي يمثل سكانها نسبة 29.3% من إجمالي سكان المدينة 9674نسمة/كم2. يمكن إرجاع ذلك الى مايلي:

- التوسع العمراني الذي شهد ته مديرية المظفر التي أخذت بالتوسع خارج نطاق الدائرة القطرية للمدينة بالاتجاه –غرب وشمال غرب – بينما حالة المرتفعات الجبلية دون ذلك في مديرية صالة التي تحتل الجزء الشرقي من مساحة نطاق المدينة . إضافة إلى الفرق المساحي الواضح في حجم المديرات الثلاث .
- إقامة المنشآت الخدمية المتمثلة في : كليات جامعة تعز في منطقة حبيل سلمان غرب مديرية المظفر.
- ارتفاع أسعار قيمة أراضي البناء في مديرية صالة عنها في مديرية المظفر.

ج- أن حوالي 39.1% من سكان المدينة يعيشون في نطاق دائرة نصف قطرها 1.9كم

جدول رقم(1) التوزيع التراكمي للمساحة و للسكان بمدينة تعز2011م(

المديرية	المساحة كم2	س %	التكرار المتجمع الصاعد (س)	عدد السكان 2011	%	التكرار المتجمع الصاعد(ص)	الفرق الموجب
المظفر	7.3	19.9	19.9	235170	39.1	39.1	20
القاهرة	11.1	30.3	50.2	189722	31.6	70.7	1.3
صالة	18.2	49.8	100.0	176075	29.3	100.0	20.5
الإجمالي	36.6	100	-	600967	100	-	41.8

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة الادارة المحلية،الادارة العامة للتقسيم الاداري ،التقسيم الاداري لليمن. صنعاء: 2012م.

الجمهورية اليمنية وزارة التخطيط والتنمية ،الجهاز المركزي للإحصاء كتاب الاحصاء السنوي،لعام 2011م

3- التقسيم الإداري للإحياء

يقدر حجم مساحة مدينة تعز بحوالي (36.6كم2) عام 2011م تمثل نسبة قدرها 0.37% من إجمالي مساحة المحافظة البالغ نحو (10008) كيلومتر مربع بنسبة قدرها 13% من إجمالي المساحة الكلية لليمن . تم تقسيم هذه المساحة إلى 23مديرية (خريطة رقم2) ([3]) منها20مديرية ريف وثلاث مديريات حضر تمثل مدينة تعز-عاصمة المحافظة- هي: (مديرية لمظفر – مديرية القاهرة – مديرية صالة)

تم تقسيم هذه المديريات الى أحياء (حارات) سكنية تبلغ نحو 180حي[4] تشكل اجمالي مساحة المدينة البالغ نحو (36.6كم2) كما هو موضح في الجدول رقم(2) وذلك على النحو التالي:

أ- مديرية المظفر. تقع في الجهة الغربية من مساحة نطاق المدينة يجاورها من الشرق مديرية القاهرة ومن الشمال والغرب مديرية التعزية ومن الجنوب مديرية مشرعة وحد نان ومديرية صبر المواد م. يبلغ مساحتها حوالي 7.3كم2 بنسبة قدرها 19.9% من إجمالي مساحة المدينة قسمت إلى 68 حارة أوحي بنسبة 37.7% من إجمالي الإحياء السكنية في المدينة . وهي لذلك تحتل المرتبة الأولى في حجم الإحياء السكني بينما تحتل المرتبة الثالثة في معيار الحجم المساحي .

جدول رقم (2)

التوزيع الجغرافي للأحياء السكنية بمدينة تعز

المديرية	المساحة كم2	%	عدد الأحياء	%	عدد السكان 2011	%
المظفر	7.3	19.9	68	37.7	235170	39.13
القاهره	11.1	30.3	49	27.3	189722	31.6
صالة	18.2	49.8	63	35.0	176075	29.3
الإجمالي	36.6	100	180	100	600967	100

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على::

الجمهورية اليمنية، وزارة الادارة المحلية،الادارة العامة للتقسيم الاداري ،التقسيم الاداري لليمن. صنعاء: 2012م.

ب- مديرية القاهرة. تحتل موقعا متوسطا من مساحة المدينة يجاورها من الشرق مديرية صالة ومن الغرب مديرية المظفر ومن الجنوب مديرية صبر الموادم ومن الشمال مديرية التعزية . تحتل المرتبة الثانية من حيث المساحة 11.1كم2بزيادة قدرها 52 % عن مديرية المظفر. والمرتبة الثالثة في عدد الإحياء السكنية البالغ نحو49حيا يمثلون نسبة قدرها 27.3% من إجمالي إحياء المدينة وبزيادة – 28% عن مديرية المظفر.

ج- مديرية صالة. تقع الى الشرقي من مديرية القاهره يحدها من الشرق مديرية التعزية وخدير ومن الجنوب صبر الموادم ومن الشمال مديرية التعزية ، تحتل مساحة قدرها 18.3% من إجمالي مساحة المدينة . وهي لذلك تأتي في المرتبة الأولى بين مديريات المدينة الثلاث ، بينما تحتل المرتبة الثانية في حجم إحيائها السكنية البالغ عددها 63 حيا بزيادة بلغت28.6% عن مديرية القاهرة .

وبناء على ذلك يمكن الجزم بعدم تناسب توزيع الأقسام الإدارية للمدينة حبث أن مديرية المظفر التي تحتل المرتبة الأولى في حجم الإحياء السكنية تعد أصغر المديريات من حيث المساحة التي تشغلها وأكبرها عددا في أقسامها الإدارية وحجم السكان البالغ235170 نسمة يمثلون 39.13% من إجمالي سكان المدينة. في حين تحتل مديرية صالة المرتبة الأولى في المساحة والثانية في عدد الإحياء السكنية ، رغم صغر حجم السكان الذين يمثلون 29.30% من إجمالي سكان المدينة . الأمر الذي يتأكد من خلاله صعوبة الالتزام بمعيار محدد في عملية تقسيم الأحياء داخل مساحة نطاق المدينة. خاصة في ظل تنامي النشاط العمراني [5]

ثانيا: إدارة الأحياء السكنية.

تشهد الأحياء السكنية في مدينة تباينا واضحا في إدارتها وتزايدا مستمرا في اختفاء مظاهر الجانب الأمني الذي أصبح في حالة انعدام تام ترتب على إثره انتشار السلبيات والسلوكيات وبروز ظاهرة المجاميع المسلحة ، وزيادة معدل تتم عن طريق العقال الذين يعتبرون جزءا لا يتجزأ من منظومة الجهاز الأمني حيث يعتبرون من مأموري الضبط القضائي يخضعون لإشراف الجهات الأمنية . غير أن طبيعة عملهم لا تزال في طورها التقليدي المتوارث منذ سنوات خلت بعيدا عن متناول يد الحداثة التي باتت في منأى تام عن الواقع الملئ بالمتناقضات . المناهض للتغيرات والتطورات الحديثة ،التي كادت تعم معظم دول العالم . التي تشهد اليوم تقدما كبيرا في إدارة إحيائها والحفاظ على مظاهر الحياة فيها سواء بالطرق التقليدية القديمة او الحديثة خاصة فيما يتعلق بتخفيف حدة الجريمة. فقد تمكنت بعض الدول ومنها الولايات المتحدة من ربط إدارة إحياء ولاياتها الخمسين بشبكة معلوماتية .

وبالتالي فان الأشخاص الذين يتم اختيارهم لمهمة إدارة الحي يتم اختيارهم بناء على رغبة سكان الأحياء الذين يقومون باختيارهم وفق معيار الوجاهة الاجتماعية بحت يتم جمع اكبر عدد من توقيعات سكان الحي . ثم تقوم الجهات الأمنية باعتماد ما يرد إليهم بالاختيار المدعم بتزكية سكان الحي وتوقيعاتهم ولاصقة للجهات الرسمية بالتدخل في الأمر إلا في حالة ما إذا كان الشخص الذي تم اختياره ليس من سكان الحي الأساسيين أوانه لا يجيد القراءة والكتابة كشرط أساسي في عملية اعتماد عقال الإحياء . [6]

جدول رقم(3)

للبيانات الأساسية لعقال الآحياء السكنية(عينة الدراسة)

البيان / المديرية	الحالة الاجتماعية				الحالة السكنية			الحالة التعليمية					
	عازب	متزوج	مطلق/أرمل	اجمالي	ملك	إيجار	إجمالي	أمي	يقراء/يكتب	أساسي	ثانوي	جامعي	اجمالي
المظفر	--	6	--	6	4	-	6	-	2	1	1	2	6
القاهرة	--	6	--	6	4	-	6	-	1	-	4	1	6
صاله	--	6	--	6	3	-	6	-	-	2	3	1	6
اجمالي	--	18	--	18	11	-	18	-	3	3	8	4	18

المصدر: الدراسة الميدانية

يتبين ذلك من واقع ما خلصت إليه الدراسة الميدانية(جدول رقم (3) التي تمت لعينة عشوائية من عقال الأحياء في مديريات المدينة الثلاث البالغ حجمها نحو (18) بواقع عدد (6)عقال لكل مديرية . تم توزيع الاستبيان عليهم وكانت النتيجة كما يلي:

1- أن حوالي 17% من إجمالي العينة المختارة ليس لديهم مؤهلات دراسية ولكنهم يجيدون القراءة والكتابة .وحوالي 22% حاصلين على مؤهل دراسي جامعي وحوالي44% لديهم مؤهل ثانوية عامة ونحو17% انقطعوا عن مواصلة دراستهم في المرحلة الأساسية.

2- ان جميعهم من السكان الأساسيين للإحياء التي يتولون ا دارتها (حيث لاينكن لسكان أي حي من الأحياء اختيار عاقل للحي دون ان يكون من السكان المقيمين ،رب أسرة ويمتلك مسكن) وعلى معرفة كاملة بسكان الحي وتربطهم به علاقة جيدة ، عدا السكان غير المقيمين بصفة دائمة .

3- ليس لديهم إحصائية وافية بإجمالي حجم المساكن والسكان داخل الإحياء التي يديرونها

4- عدم وجود سجلات رسمية شاملة البيانات المتعلقة بالسكان الدائمين والسكان المؤقتين وحركتهم وان السجلات التي لديهم عبارة عن سجلات تقليدية تفتقر للصفة الرسمية وبياناتها محدودة يقتصر بعضها على السكان الأساسيين . إضافة إلى عدم شموليتها للبيانات المتعلقة بالإحصاءات الحيوية ، وهي بشكل عام تفتقر للدقة والمصداقية

5- ان تواصلهم مع الجهات المعنية تتم اثنا ما يستدعي ظرف طارئ أو حدث ما.

ثالثا: مشاكل الأحياء السكنية

تتباين المشاكل التي تعاني منها الأحياء بمدينة تعز السكنية تبعا لتباين طبيعة الحياة الاجتماعية والبيئية السائدة في الإحياء القديمة منها والحديثة .وبالتالي أكدت عينة الدراسة ان المشاكل التي تعاني منها الأحياء تكاد تنحصر في ما يلي :

1- مشاكل اجتماعية .

تعد من أهم المشاكل السائدة في مختلف الآحيا السكنية القديمة والحديثة حيث أكدت العينة التي شملتها الدراسة أن المشاكل التي تأخذ في الغالب صفة الخصوصية لانحصارها في الوسط الاجتماعي والتي يتدخل فيها العقال لإصلاح شان المتخاصمين بشكل مستمر . حيث تعتبر من صميم اختصاصهم بحكم العرف المتوارث في هذا الجانب . فقد جرت العادة لجوء سكان الحي الى العاقل والشيخ لحل الخلافات التي قد تحدث بينهم بين الحين والأخر سواء على المستوى الأسري أو المحيط الاجتماعي . إضافة إلى مشاكل أخرى مثل:

أ- انتشار ظاهرة حمل السلاح والمباهاة بإطلاق الأعيرة النارية والمفرقعات في مختلف المناسبات وهو ما يؤدي إلى إقلاق السكينة العامة للمواطن

ب- زيادة معدل حركة الدراجات النارية وفي ساعات متأخرة من الليل

2- مشا كل خدمية.

تعاني مختلف الأحياء من تدني مستوى الأداء في شتى المجالات الخدمية المرتبطة بالبنية الأساسية للمدينة بشكل عام والأحياء السكنية بشكل خاص منها:

- ضعف الخدمات الصحية التي ان توفرت في بعض الأحياء فهي عبارة عن وحدات صحية باستثناء المستشفيات الكبيرة التي تتوزع بشكل غير متكافئ مع معيار التجمعات السكانية وتنحصر في الأحياء القديمة دون الأحياء الجديدة .
- عدم وجود منشات تعليمية في الأحياء الجديدة والتي ان وجدت فهي عبارة عن مباني سكنية مستأجرة
- انقطاع التيار الكهربائي الذي كان سببا في زيادة معدل ضجيج المولدات الكهربائية وما ينجم عن ذلك من مشاكل بين السكان.
- انقطاع الإمداد المائي الذي بات يحتل صدارة معاناة السكان خاصة وان فترة الحصول علي إمدادات المياه باتت تتراوح بين شهرين إلى ثلاثة أشهر

- تراكم المخلفات والنفايات في الأزقة والطرقات وبشكل عشوائي الأمر الذي يضاعف من حجم المشاكل البيئية وما ينتج عنها من أثار تنعكس سلبا على أفراد المجتمع.

ثالثا: مقترح تنمية إدارة الأحياء

يهد ف المقترح الى: تفعيل دور ومهام العقال بما يضمن سهولة السيطرة والتحكم وتحقيق نهج العدالة التنموية في مختلف المجالات. وذلك كما يلي: .

- إعادة تقسيم الأحياء السكنية بمدينة تعز وفق معيار جغرافي على النحو التالي:
- يحدد لكل مديرية رمزا حرفيا وتقسيمها إلى مربعات سكنية وفق معيار مساحي بأرقام متسلسلة مثل :
  - يرمز لمديرية المظفر الحرف (ظ)
  - يعرف المربع رقم 1 برمز (ظ/1)
- تقسيم كل مربع إلى مربعات سكنية صغيرة وفق معيار سكني متساو في عدد المساكن مثل:
  - المربع رقم(1) يكون الرمز (ظ/1/1)
- ترقيم المساكن في المربعات الصغيرة بارقام متسلسلة فردية وزوجية بحيث يعرف المسكن رقم(1) بـ(ظ/1/1/1)
- إسقاط المربعات الأساسية والفرعية والمساكن على خرائط جوية وتحديد إحداثياتها بنظام التربيع المعمول به في الخرائط اليمنية وباستخدام نظام(GIS)
- تسمية جميع الشوارع الرئيسة والفرعية وتضمينها في كل مربع سكني
- تصميم سجل للاحيا يحدد فيه حقول تتضمن مايلي:
  - البيانات السابقة +(المديرية – رقم المربع الأساسي + رقم المربع الفرعي + رقم المسكن)+ بيانات الساكن وطبيعة المسكن (ملك – إيجار)
  - في حالة الإيجار (يذكر عدد الطوابق + عدد الشقق المؤجرة إضافة إلى: (بيانات المستأجر كاملة وسكنه السابق) وفي حالة انتقال الساكن إلى حي آخر لا يتم تمكينه من السكن إلا بإخلاء معتمد من مسئول الحي السابق يذكر جميع بيانات حالته التي سوف تعمد في سجل الحي الجديد مع الإشارة إلى لسكن السابق في السجل.

- يلزم بتدوين جميع البيانات ورفعها للجهة المسئولة امنيا أو إداريا التي يجب إن يكون لديها نسخة مماثلة بحيث إذا طرا أي تغيير في البيانات (بيانات الساكن – المستأجر) تكون معممة لدي الجهة المعنية . تمهيد لإنشاء قاعدة بيانات معلوماتية. تضمن سلامة وتسهيل الإجراء الأمني.
- تحديد حقل بيانات للمخالفات في صفحة البيانات يتضمن نوع المخالفة (حمل سلاح – إطلاق نار أو العاب نارية – رمي مخلفات في غير الأماكن المخصصة لها – إخلال بالمرافق الخدمية) + الوقت (ساعة– –دقيقة– ثانية) والتاريخ (اليوم – الشهر – السنة) هجري وميلادي.+ قيمة المخالفة .
- تعمم المخالفات على الجهات المعنية بحيث لا يسمح له بممارسة أي نشاط إجرائي إلا بعد تسديد الاستحقاق.
- يرفق في بداية كل سجل خريطة جوية للحي .

- تزويد كل عاقل بجهاز كمبيوتر يتضمن بيانات السجل المشار اليه وربطه بالشبكة العامة
- تحديد مساعدين لعقال الأحياء(إداريا وميدانيا) يساعدونهم في تنفيذ مهماتهم مع توسيع صلاحية الإشراف ليشمل الجوانب البيئية والخدمية .
- وضع أسس ومعايير ثابتة وواضحة تضمن سهولة الإدارة والسيطرة
- إقامة دورات تأهيل في الكمبيوتر ومحاضرات توعية وإرشادية للعقال تكون إجبارية وبشكل دوري .

النتائج والتوصيات

1- النتائج

1. عدم وجود معيار محدد لتقسيم الأحياء السكنية بالمدينة بحيث توجد مديريات كبيرة وقابلة للتوسع بشكل مستمر مثل (مديرية صالة–المظفر) وك1لك الحال بالنسبة للإحياء الامر الذي يضعف القدرة على السيطرة والتحكم.
2. إن اختيار العقال يتم وفق معيار اجتماعي بحت مع محدودية الدور الذي يقومون به
3. عدم وجود سجلات رسمية لدى عقال الأحياء شاملة لبيانات مساكن الإحياء وسكانها خاصة وان السجلات المتوفرة تفتقر للصفة الرسمية.

4. أن الأحياء السكنية تعاني بشكل مستمر من قصور في المستوى الخدمي (صحة – كهرباء – مياه – تعليم.... الخ) والتدهور البيئي جراء تراكم المخلفات والروائح الكريهة المنبعثة من مياه الصرف الصحي وعوادم الورش والمركبات ومنها الدراجات النارية
5. ان جميع الإحياء تعاني من عدم توفر الخدمات بشكل مناسب وندرة الحصول على المياه والكهرباء إضافة إلى انتشار ظاهرة حمل السلاح والإزعاج الناجم بفعل المفرقعات والدراجات النارية وغياب دور الجهات الحكومية.

2- التوصيات:

- إعادة تقسيم الأحياء السكنية بمدينة تعز وفق معيار جغرافي على النحو الموضح في المقترح المشار إليه ضمن الدراسة.
- اعتماد المستوى التعليمي كمعيار أساسي ثابت لاختيار عقال الأحياء السكنية بحيث لا يكون دون مستوى الثانوية العامة
- تحديث آليات إدارة الحي وفق معيار تنموي. وإعداد سجلات رسمية شاملة لبيانات السكان ونوع المسكن ،وكذا حالات المواليد والوفيات والزواج أو الطلاق بالتنسيق مع مصلحة الأحوال المدنية ومكاتب التحصيل الضريبي.
- توفير أدوات جمع النفايات وتخصيص أماكن خاصة لها ومتابعة تصريفها يوميا بالتنسيق مع جهاز السلطة المحلية
- إصدار تشريعات قانونية ملزمة للحد من ظاهرة انتشار حمل السلاح وإطلاق الأعيرة النارية والمفرقعات.
- دعم عقال الأحياء بأجهزة الحاسوب ومساعدين لهم مكتبيا وميدانيا .
- إعادة توزيع المنشآت الخدمية الصحية والتعليمية وفق معيار الكثافة السكنية والسكانية.
- تكثيف دور الرقابة على الأحياء وبشكل متواصل.وتتبع القادمين للسكن والتبليغ عنهم أولا بأول.
- وضع إستراتيجية لتصريف المخلفات بالاستعانة بالقطاع الخاص.
- اعتماد حوافز وامتيازات تشجيعية للأحياء الملتزمة في عملية النظافة
- منع حركة الدراجات النارية ليلا في الأحياء السكنية .

استمارة استبيان

(خاص – بعقال الأحياء)

اولا:بيانات اساسية

1--المديرية:..... —3 –الحارة أو الحي السكني: .....–العمل الحالي : :

4–المستوى التعليمي: أمي ☐ بقراء ويكتب ☐ أساسي ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

عالي يذكر :.....

5–الحالة الاجتماعية :.....

6–نوع السكن : ☐ملك ☐ إيجار ☐ اسري مشترك مع الاسره

7– وظيفة الحي : ☐سكني ☐تجاري ☐سكني وتجاري

8–هل تمارس عمل أونشاط آخر : نعم ☐ يذكر..... ☐ لا

ثانيا: بيانات ادارية

1. العلاقة بسكان الحي : ☐ضعيفة ☐متوسطة ☐ قوية
2. معرفة سكان الحي : ☐بعض السكان ☐اغلب السكان ☐ جميع السكان
3. هل تعرف كم حجم سكان الحي :☐نعم ☐ لا

– في حالة– نعم – يذكر العدد تقريبا ( )

– في حالة الإجابة لا : لماذا :.....

4. هل تعرف كم حجم حجم المساكن : نعم ... لا

في حالة الإجابة نعم : يذكر بالعدد( )

في حالة الإجابة : لا : تذكر الأسباب :.....

5–هل حجم المساكن مناسب : ☐ نعم ☐ لا

في حالة الإجابة (لا) ما هو الحجم المناسب :

☐(أقل من 100مسكن) ☐(من100–200مسكن) ☐(اكثر من 200مسكن)

6– هل لديك سجل للحالات في الحي :☐نعم ☐ لا

في حالة الإجابة نعم :

0 –ما مصدر هذا السجل : رسمي ☐ خاص بي☐

0 ماهي 0البيانات التي تدون بالسجل:

.....

في حالة الإجابة:(لا):

تذكر لأسباب .....

7- ما هي المشاكل الذي يعاني منها الحي:

.....

8- كيف يتم التعامل مع هذه المشاكل :.....

10-هل التواصل مع الجها ت الرسمية يتم : ☐ باستمرار ☐ عند الضرورة

المراجع

(1) الجمهورية اليمنية وزارة التخطيط والتنمية ،الجهاز المركزي للإحصاء ، النتائج النهائية للتعداد العام للمساكن والسكان 2004م ج محافظة تعز 1

(2) الجمهورية اليمنية وزارة التخطيط والتنمية ،الجهاز المركزي للإحصاء ،كتاب الاحصاء السنوي لعام 2011م صنعاء 2012 2

(3) الجمهورية اليمنية، وزارة الادارة المحلية،الادارة العامة للتقسيم الاداري ،التقسيم الاداري لليمن. صنعاء: 2012.

(4) الجمهورية اليمنية، وزارة الادارة المحلية،مرجع سابق.

(5)محمد عمر حافظ ، إستراتيجية وسياسة التخطيط المستدام في مدينة نابلس ،رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح نابلس،2005م ، ص20

(6) مقابلة شخصية مع العقيد محمد الجنيد،مدير ادارة العقال بمديرية امن محافظة تعز بتاريخ 2012/1/5م